



# مزائق الإعتماد على الأكراد لهزيمة تنظيم الدولة

دراسات وأبحاث





أعد كلا من باترك مارتن وكريستوفر كوزاك تقريراً بعنوان "مزلق الاعتماد على الأكراد لهزيمة تنظيم الدولة" THE PITFALLS OF RELYING ON KURDISH FORCES TO COUNTER ISIS، نشره THE INSTITUTE FOR THE STUDY OF WAR بتاريخ 3 فبراير 2016، جاء فيه أنه الدعم الأمريكي للأكراد يواجه مزلقين خطيرين يمثلان تحدياً لأهداف الأمن القومي الأمريكية الكبرى.

فقد أصبح الاعتماد الأمريكي المتزايد على القوات الكردية في قتال تنظيم "داعش" يمثل تهديداً للتقدم الذي تم إحرازه في حملة التحالف ضد هذا التنظيم، حيث تقدم الولايات المتحدة الأمريكية الدعم العسكري للأكراد في العراق وسوريا، وترسل شحنات السلاح والمستشارين وتوفر الإسناد الجوي لهم مما مكثهم من السيطرة على مساحات واسعة من أراضي تنظيم الدولة خلال العام الماضي. وشمل التقدم الكردي معظم شريط الحدود السورية التركية، ومناطق إستراتيجية في محيط الموصل، مما دفع بالرئيس الأمريكي للإشادة بهذه الإنجازات التي عزاها لوجود "شريك فاعل على الأرض".

إلا أن الدعم الأمريكي للأكراد قد يتسبب بمزلق خطيرة، ويشكل تهديداً لأمن الولايات المتحدة الأمريكية؛ فالدعم الذي تقدمه واشنطن لأكراد سوريا يساعد في تمدد حزب العمال الكردستاني (PKK) المصنف كمنظمة إرهابية إثر إعلان التمرد على الحكومة التركية عام 1984، ويهدد ذلك التعاون بإخراج تركيا من المشاركة في الحملة المناهضة لتنظيم الدولة. كما تسهم الإدارة الأمريكية من خلال ذلك التعاون في تغذية صراع عرقي طويل الأجل والذي سينتج جراء تقوية الأكراد على حساب بقية الأطراف الأخرى، وعلى رأسها العرب السنة، مما يؤدي إلى المزيد من الفوضى الإقليمية ويفوت فرصة القضاء على تنظيم الدولة.

ويمكن تفصيل ذلك فيما يلي:

الدعم الأمريكي  
للأكراد يواجه  
مزلقين خطيرين  
يمثلان تحدياً  
لأهداف الأمن  
القومي الأمريكية  
الكبرى

قامت وزارة  
الخارجية الأمريكية  
بتصنيف الجناح  
العسكري للمنظمة  
اليسارية الكردية  
كمنظمة إرهابية  
العام 2002

### أولاً: مخاطر المساعدة في تمدد حزب العمال الكردستاني

تضم تشكيلات الأكراد السوريين المشاركين في التحالف الذي تقوده أمريكا جهات مرتبطة بحزب العمال الكردستاني (PKK) الذي شن حملة تمرد طويلة على الحكومة التركية امتدت من العام 1984 إلى 2013. وفي هذه الأثناء مارس الحزب أعمال القتل وتبني العمليات الانتحارية، مما دفع بالخارجية الأمريكية لتصنيف الجناح العسكري للمنظمة اليسارية الكردية كمنظمة إرهابية عام 2002.

وبعد أن هدأ العنف عدة سنوات، عاد الحزب إلى أعماله عام 2015، حينما وقعت عملية انتحارية منسوبة لتنظيم الدولة ضد نشطاء أكراد، وعلى إثرها قام عناصر حزب العمال الكردستاني بقتل عناصر من الشرطة التركية بسبب مزاعم تواطؤهم مع تنظيم الدولة، ودفع ذلك بتركيا لشن حملة جوية على مواقع المنظمة في شمال العراق، وشن عملية أمنية مكثفة في المناطق ذات الأغلبية الكردية جنوب شرق تركيا، وأدى ارتفاع حدة العداء بين الطرفين إلى تنامي المهتدات العابرة للحدود، وخاصة من قبل روسيا وتنظيم الدولة المتطرف.



وقد اكتسب حزب العمال الكردستاني زخماً كبيراً مع صعود فرعه السوري الذي يطلق عليه اسم: "حزب الاتحاد الديمقراطي" (PYD) وجناحه العسكري المسمى: "وحدات حماية الشعب الكردية" (YPG)، وعلى الرغم من هذه الصلة الوثيقة فإن الإدارة الأمريكية ترفض تصنيف وحدات حماية الشعب كمنظمة إرهابية ويعتبرونها شريكاً في الحملة المناهضة لتنظيم الدولة. وتبقى الحقيقة أن كلاً من وحدات حماية الشعب، وحزب الاتحاد الديمقراطي يرتبطان عضواً بحزب العمال الكردستاني، إذ إن حزب الاتحاد الديمقراطي قد ظهر عام 2003 كفرع سياسي سري لحزب العمال الكردستاني إثر ترحيل حافظ الأسد لعبدالله أوجلان من سوريا عام 1998. ويستقي حزب الاتحاد الديمقراطي أفكاره من حزب العمال، كما يسير على شاكلته في تجنيد الإناث في صفوفه، ويضيف عناصر الاتحاد الديمقراطي القداسة على شخصية عبدالله أوجلان، في حين تؤكد التقارير أن عناصر من حزب العمال الكردستاني تتولى القيادة العسكرية لوحدات حماية الشعب.

جدير بالذكر أن حزب العمال الكردستاني قد أشرف على تدريب عناصر وحدات حماية الشعب الكردية وساعدهم في صياغة الإستراتيجية الميدانية وإنشاء التشكيلات القتالية منذ عام 2013، وساهم حزب العمال بمعظم أعمال القيادة الميدانية للقوات الكردية في معارك كوباني في يناير 2015 حيث بلغ عدد قادة حزب العمال القادمين من مراكز القيادة من قنديل في شمال العراق خمس عشرة قائداً من أصل عشرين قائداً عسكرياً في وحدات حماي الشعب، ولوحظ أن معظم مصابي معارك كوباني كانوا أكراداً من أصول تركية وليسوا أكراداً سوريين.

وكان من الواضح محاولة الحزب إبهام هويتهم، فقد صرح أحد مقاتلي حزب العمال في مقابلة مع صحيفة "واشنطن بوست" أن جميع المقاتلين في معارك كوباني هم من عناصر حزب العمال الكردستاني، لكنهم ينتمون على فروع مختلفة مختلفة من الحزب أبرزهم أعضاء وحدات حماية الشعب، مما دفع بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان للتأكيد على اعتبار وحدات حماية الشعب جزءاً من حزب العمال الكردستاني. وعلى الرغم من تأكيد ذلك الارتباط إلا أن واشنطن تصر على تقديم الدعم للوحدات الكردية في مواجهة تنظيم الدولة المتطرف، حيث حققت هذه القوات انتصارات عديدة بفضل الإسناد والدعم الأمريكي، وتغاضوا عن مشاركة نحو 800 مقاتل كردي من أعضاء حزب العمال في هذه العمليات، وكان من بينهم أكراد من أصول عراقية وإيرانية وتركيا ساهموا في فك الحصار عن كوباني، ثم اندمجوا في تشكيلات موحدة في عمليات مشتركة شمال سوريا، تحت غطاء ودعم أمريكي، ثم امتد هذا التعاون حتى شمال العراق حيث أرسلت وحدات حماية الشعب تعزيزات عسكرياً لاستعادة "سنجار" في 12 نوفمبر 2015.

جدير بالذكر أن قوات "البشمركة" الكردية تنتمي إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يعتبر الفصيل الأكبر في كردستان العراق، وتشكل هذه القوات عماد القوات المشاركة في عمليات تحرير سنجار، إلا أن الحزب الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) قد اعترض على إقحام حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب الكردية وذلك على الرغم من مساهمتهم في إلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة المتطرف في قرى غرب سنجار، ولم يكن هذا هو التعاون الأول من نوعه بين أكراد تركيا وأكراد سوريا وأكراد العراق، فقد ساهمت هذه القوات قبل ذلك في إخلاء المدنيين الإيزيديين حينما استولى تنظيم الدولة على سنجار في أغسطس 2014.

ينبغي التأكيد على  
ضرورة قيام أكراد  
العراق بتسهيل  
عودة المهجرين  
داخليا إلى منازلهم  
في مناطق سيطرة  
البشميرغا لمنع  
عزلة العرب السنة  
وكل ما يلزم من  
الضغط لكي يحافظ  
الاقيم على تعهداته



## ثانياً: إسهام توسيع نفوذ الأكراد في إشعال فتيل التوتر العرقي بسوريا والعراق

يتوقع أن تتسبب عملية تمكين الأكراد على حساب العرب في اندلاع صراع عرقي-عربي-كرد في المستقبل القريب، حيث مكنت واشنطن القوات الكردية من السيطرة على مناطق متنازع عليها شمال العراق وفي مناطق ذات أغلبية عربية شمال سوريا، ويتردد الحديث عن تورط وحدات حماية الشعب بارتكاب أعمال تهجير قسري وتدمير للقرى العربية شمال محافظة الرقة، كما احتجزت قوات الأمن الكردية العراقية أعداداً كبيرة من المواطنين العرب فيما أطلق عليه: "مناطق أمنية" لمنعهم من العودة لبيوتهم.

وعبرت المعارضة السورية عن امتعاضها من الأعمال العدائية التي ارتكبتها وحدات حماية الشعب ضد السكان العرب السنة، ولا ترغب في التشارك مع الأكراد السوريين في عمليات مشتركة، في حين أصدرت خمس عشرة جماعة معارضة بياناً منتصف العام الماضي تشجب فيه عمليات التطهير العرقي الذي مارسته وحدات حماية الشعب ضد القرى العربية.

وقد اشتبكت الوحدات الكردية مع الفصائل السنية في سوريا بمن فيها الفصائل المدعومة من الولايات المتحدة والتي كانت قد تلقت صواريخ "تاو"، كما انخرطت معظم الجماعات المتشددة بمن فيها النصرة وأحرار الشام في عمليات عدائية ضد وحدات حماية الشعب الكردية والجماعات المتحالفة معها مثل قوات سوريا الديمقراطية في شمال محافظة حلب، وأصدرت فصائل الجيش الحر في يناير 2016 بياناً يطلب من جماعات المعارضة الاحتشاد لمواجهة تنظيم الدولة وقوات سوريا الديمقراطية لحماية الخط الرئيسي للإمداد الواصل من الشمال إلى مدينة حلب.

ومثل انضمام المقاتلين من الفصائل المدعومة من الولايات المتحدة إلى الجماعات المتشددة في العمليات القتالية ضد وحدات حماية الشعب المدعومة كذلك من قبل واشنطن تحديات كبرى بالنسبة للسياسة الأمريكية، خاصة وأن الدعم الأمريكي للأكراد قد تزامن مع ارتكابهم أعمال تخريب ونهب ضد المناطق العربية، مما عزز الانقسامات التاريخية بدلاً من معالجتها.

وقد ظهرت تلك التحديات واضحة بعد تحرير سنجار، حيث رفض حزب العمال الكردستاني وأكراد العراق إعادة سنجار لسلطة بغداد بعد تحريرها من ربيعة "داعش" رغم المحاولات المتكررة لرئيس الوزراء العبادي فرض سيطرة الحكومة الاتحادية على المنطقة، وأيد الحزبان الرئيسيين في كردستان العراق ضم سنجار إلى الإقليم الكردي في حين اقترح حزب العمال الكردستاني جعل سنجار إقليمياً إزديدياً مستقلاً، ويبدو أن الأكراد ينوون إلحاق المناطق المختلطة على طول الحدود المتنازع عليها في العراق بإقليمهم دون النظر إلى موقف بغداد أو إلى الدستور العراقي.

وتأتي تلك التوجهات ضمن سلسلة تصرفات عدائية يقوم بها الأكراد ضد العرب، مما دفع بالمسؤولين السنة في العراق لإبداء قلقهم من نتائج الترتيبات الخاصة بسنجان، وطالب محافظ نينوى العربي السني بعدم الاخلال بالنظام وحث أحزاباً -لم يسمها- على عدم احتلال المقرات الحكومية، في حين اتهم بعض النواب العراقيين السنة القوات الإزديدية المنضوية تحت حكم الإقليم بتدمير المنازل والمساجد في سنجان، واتهموا أحد الشيوخ القبليين الإزديدين بخطف العرب.

إسهام توسيع نفوذ الأكراد في إشعال فتيل التوتر العرقي بسوريا والعراق

يتوقع أن تتسبب عملية تمكين الأكراد على حساب العرب في اندلاع صراع عرقي-عربي-كرد في المستقبل القريب



ولم يقتصر التوتر على العرب فحسب؛ بل شملت الأعمال العدائية التركمان شرق محافظة صلاح الدين، حيث اشتبك عناصر الحزب الوطني الكردستاني التابعين للبيشمركة بعناصر من الحشد الشعبي -تابعين لمنظمة بدر- من بلدة طوزخورماتو شرق تكريت في 12 نوفمبر الماضي، وأسفرت الاشتباكات عن تدمير المنازل والمحلات التجارية والقيام بأعمال خطف متبادل، ولم تفلح محاولات الأطراف الحكومية العراقية والقوات التابعة لإيران في تهدئة ذلك التوتر، حيث تندلع الاشتباكات بين الفينة والأخرى ويتبادل الطرفان الاتهامات في المسؤولية عنها.

يبدو أن الإدارة الأمريكية تفضل المكاسب التكتيكية قصيرة الأمد ضد تنظيم الدولة في العراق وسوريا بدلاً من تحقيق الاستقرار المستدام الذي من شأنه القضاء كلياً على التنظيم المتطرف، فاستمرار تمدد الأكراد سيبعد العرب الراغبين في المشاركة ضد "داعش" ويعزلهم، ولا شك في أن الولايات المتحدة الأمريكية تغامر بفقدان التعاون مع شركاء رئيسيين بمن فيهم الحكومتين العراقية والتركية، وستؤدي خسارة الدعم الشعبي السني إلى القضاء على أي جهد لإنشاء قوة قادرة على منع عودة تنظيم الدولة أو أي تنظيم جهادي على المدى الطويل، وستظهر الآثار السلبية لهذه السياسة على العملياتا لمرتبعة لاستعادة الرقة أو الموصل، حيث سيتطلب ذلك مشاركة كثيفة من القوات الكردية، ولن يقبل السنة السوريون أو الأتراك مشاركة الأكراد في عمليات لاستعادة الرقة، كما سيرفض السنة العرب في العراق أية محاولة تقوم بها قوات البيشمركة لأخذ الدور الريادي في معارك استعادة الموصل.

قد تكون أنسب طريقة للتغلب على هذه المخاطر مباداة واشنطن لإنشاء قوة عربية سنية محلية بديلة للکرد في العراق وسوريا، وينبغي على الولايات المتحدة بذل جهودها لتحويل المقاتلين من العرب السنة ومن القبائل أو من فصائل المعارضة إلى شركاء في قتال تنظيم الدولة، مما سيفرض عليها تنفيذ برنامج موسع لضم أعداد كبيرة من فصائل العرب السنة في قوات سوريا الديمقراطية، وعدم الاعتماد على الوسطاء الأكراد في تقديم الدعم اللوجستي.

كما ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء شراكات مع العرب السنة في شمال العراق، وخاصة منهم القادرين على تأمين السيطرة على مناطق تنظيم الدولة، وبإمكان الولايات المتحدة القيام بمهمة تسليح وتدريب جديدة عبر الحدود السورية التركية شمال شرق سوريا وذلك للتغلب على الصعوبات السياسية لتدريب العرب السنة اللذين اجتازوا التدقيق في المواقع الحالية في العراق قرب بغداد وأربيل.

ويمكن أن تشكل هذه الوحدات قوة رديفة للقوات الكردية بهدف تقديم المزيد من الخيارات للولايات المتحدة، وتعزيز قدرتها على تحقيق الاستقرار دون أن تعاني من ردود أفعال سلبية من طرف السكان المحليين وكذلك من طرف الحكومات.

يبدو أن الإدارة  
الأمريكية تفضل  
المكاسب التكتيكية  
قصيرة الأمد ضد  
تنظيم الدولة في  
العراق وسوريا بدلاً  
من تحقيق  
الاستقرار المستدام  
الذي من شأنه  
القضاء كلياً على  
التنظيم المتطرف



قد تكون فكرة إنشاء شراكات مع العرب السنة غير قابلة للتطبيق من حيث الموارد والوقت، وربما تستمر الولايات المتحدة في شراكتها مع أكراد العراق وسوريا نظراً لأنها تمثل القوة البرية الأكثر فعالية في قتال تنظيم الدولة، إلا إنه لا بد للولايات المتحدة أن تعمل على تخفيف عواقب اعتمادها المتزايد والمستمر على الأكراد، وأن تقلل من مخاطر الصراع العرقي في المستقبل، وأن تستفيد من الدعم العسكري الذي تقدمه للأكراد بالسيطرة على تصرفاتهم ودفعهم لمحاربة تنظيم الدولة المتطرف بدلاً من محاربة الشركاء المحتملين.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه في الوقت الحالي تحديات كبرى في سبيل الحشد لمواجهة تنظيم الدولة، فقد عبرت قوات سوريا الديمقراطية نهر الفرات في 28/12/2015 بعد السيطرة على سد تشرين، وشنت بعد ذلك عملية واسعة للسيطرة على منبج في 6 يناير مما يندرج برد فعل عسكري من قبل تركيا التي أعلنت سابقاً أن اجتياز الفرات يعتبر خطأً أحمر بالنسبة لها، إذ تخشى أنقرة من إنشاء منطقة حكم ذاتي تابعة لحزب العمال الكردستاني أو تحت سيطرة فرعه السوري وحدات حماية الشعب على طول حدودها الجنوبية.

وفي ظل سعي واشنطن لتمكين قوات سوريا الديمقراطية من السيطرة على منبج لإغلاق آخر معبر حيوي للفرقة؛ يتعين عليها وضع قيود صارمة على تقدم القوات الكردية باتجاه محافظة حلب وأن تمتنع عن تقديم الدعم الجوي للقوات الكردية شمال منبج، مما يسهم في المحافظة على الوضع القائم لكي لاتصل الأمور لقيام الأتراك بعمل انتقامي.

كما ينبغي على الإدارة الأمريكية أن تعمل على تخفيف آثار الاشتباكات الحالية بين قوات سوريا الديمقراطية وفصائل المعارضة المحلية التي يتهدها التوسع الكردي شمال سوريا، خصوصاً في كانتون عفرين المعزول شمال غرب حلب، حيث يمكن أن يؤدي استمرار التوتر إلى منع قيام تنسيق محتمل بين الشركاء العرب وبين التحالف المناهض لتنظيم الدولة بقيادة الولايات المتحدة.

وعلى الصعيد نفسه فإنه يتعين على الولايات المتحدة منع قوات حماية الشعب الكردية وحلفائها من التحرش بخطوط إمداد المعارضة شرق عفرين، وثنى الكرد عن محاولة مد سيطرتهم من عفرين باتجاه المناطق الشرقية إذ من شأن ذلك استفزاز العرب والأتراك على حد سواء.

وتستطيع الولايات المتحدة تحقيق تلك الإستراتيجية من خلال توفير دعم عسكري مشروط، وأن تستخدم نفوذها السياسي لمنع استبعاد الأكراد من الحصول على مقعد في محادثات جنيف، ومن شأن ذلك مساعدة الأكراد على تحقيق أهدافهم بالوسائل الدبلوماسية بدلاً من العمليات العسكرية.

ويجب أن يؤخذ في الاعتبار تأثير واشنطن على قوات البيشمركة العراقية نظراً للعلاقات التاريخية بينهما، وتعتبر هذه القوات أقل ميلاً نحو التمدد من أكراد سوريا، كما أن للولايات المتحدة تأثير على القوات العراقية كشريك في قتال تنظيم الدولة، ومن خلال توظيف تلك العوامل يمكن فرض شروط على الدعم المقدم لأكراد العراق فيما يضمن عدم قيامهم بأي سلوك سيء.

من المؤكد أن تواجه  
الولايات المتحدة  
معارضة من بغداد  
ومن أنقرة ومن  
العرب السنة  
لاستمرار تقديمها  
الدعم للأكراد مما  
يمهد الأرضية  
لصراعات مستقبلية  
لذا ينبغي على  
صناع القرار  
الأمريكيين الاعتراف  
بهذه الأخطار



كما ينبغي معارضة محاولات إعلان استقلال كردستان العراق، وتشجيعهم بدلاً من ذلك للتوصل إلى اتفاق سياسي مع بغداد، وحثهم على تسهيل عودة المهجرين إلى منازلهم في المناطق الخاضعة لسيطرة البيشميرغة، بهدف منع عزلة العرب السنة عن محيطهم.

من المؤكد أن أمريكا ستواجه اعتراضات من بغداد وأنقرة، وكذلك من قبل العرب السنة الذين لا يرغبون بتقديم الدعم للأكراد ومساعدتهم في التقدم على الأرض، وينبغي على صناع القرار الأمريكيين الاعتراف بهذه الأخطار، والعمل على التخفيف من الآثار السلبية المحتملة لهذا التحالف، لأن فشل هذه السياسة سينتج عنه فصل جديد من الصراع في الشرق الأوسط، وقد يكون هذا الفصل قد بدأ بالفعل.

المصدر: THE INSTITUTE FOR THE STUDY OF WAR